

الديمقراطية والصين ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، في تونس، ومندوبي حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني في النرويج والسويد ولجنة اتحاد الصحفيين العالميين، إضافة إلى أعضاء المؤتمر وعددهم ١٢٦ عضواً عاملاً من أصل ١٦٠ عضواً في المؤتمر العام.

ولقد كان لكلمة ياسر عرفات الافتتاحية اثرها البالغ في ايضاح التطورات السياسية العامة، والتي تناولها المؤتمر في جلساته المغلقة. فقد اعتبر عرفات المؤتمر «ليس مؤتمراً لجبهة التحرير الفلسطينية، بل هو مؤتمر من مؤتمرات الثورة الفلسطينية، مستعرضاً مرحلة ما بعد الخروج من بيروت وما تعرضت له حركة «فتح» من انشقاق مؤكداً ان «ثمة وثائق مسجلة في المجلس الثوري لحركة 'فتح' تثبت ان الاسرائيليين كانوا على علم بالانشقاق الذي حصل في صفوفنا، بدعم من سوريا وبعض الانظمة العربية، والذي استهدف شزيمة ثورتنا وتصفيتها». وكذلك، تعرض عرفات للاتفاق الفلسطيني - الاردني، وأوضح «ان الحل لن يكون الا عبر مؤتمر دولي يحضره الصديق الاتحاد السوفياتي، وتحضره الولايات المتحدة وبقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وتحضره م.ت.ف. مع بقية الاطراف. وقد الزمننا انفسنا، والزمننا اخواننا العرب، من خلال قمة الدار البيضاء، التي اتخذت، ولاول مرة، موقفاً واضحاً ازاء القضايا العربية المصرية، مثل الحرب العراقية - الايرانية، وكذلك التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك».

اما محمد عباس (ابو العباس)، امين عام جبهة التحرير الفلسطينية، فقد اشاد بقيادة عرفات الحكيمه وبكلمته السياسية الافتتاحية وركز في كلمته الموجزة على تمسك جبهة التحرير الفلسطينية بالشرعية الفلسطينية، موضحاً ان هذا الموقف نابع بالاساس من التزام الجبهة بـ م.ت.ف. كاطار وحيد للعمل الفلسطيني. ودعا عباس الجناح الاخر من الجبهة إلى عدم الرضوخ للسياسة السورية والعودة الى الشرعية الفلسطينية والتحاور داخل الاطر الشرعية.

وبالرغم من المقاطعة الفلسطينية من كافة الفصائل لهذا المؤتمر، باستثناء «فتح» وجبهة التحرير العربية، على صعيد المشاركة بالمثلين او بالتأييد عبر البرقيات، او حتى على صعيد التأييد العربي، والدولي، فان المؤتمر يتمتع باهمية خاصة ولاسباب عدة: اولها، عدم التمكن من عقد هذا المؤتمر في موعده المحدد، حيث جاء انعقاده بعد زهاء ست سنوات من انعقاد المؤتمر السادس؛ وثانيها، هو ما شهدته الاوضاع الداخلية لجبهة من خلافات وصلت حدتها، في حالات، الى خروج بعض الاجنحة على شرعية م.ت.ف. في وقت وقفت فيه الاكثريه العامة من قواعد الجبهة الى جانب م.ت.ف. والاستمرار في صمودها من اجل وحدة موقف جبهة التحرير الفلسطينية على اساس الحفاظ على مكتسبات م.ت.ف. وصيانة قرارها الوطني المستقل. ان الجهد التنظيمي الذي لم ينقطع داخل جلسات المؤتمر وما نتج عنه من ملحق خاص للنظام الداخلي يكفل امكانية وقدرة الاستمرار في النضال التنظيمي للحفاظ على وحدة الجبهة وعودة الجميع إلى ارضية سياسية تكفل سلامة التنظيم على اساس الالتزام بـ م.ت.ف. كاطار تنظيمي - سياسي وحيد للشرعية الفلسطينية. وثالثها، وهو الاشد دقة وحساسية، يتعلق بزمن عقد المؤتمر، فالمؤتمر عُقد في وقت ما تزال فيه الاوضاع السياسية الفلسطينية والعربية، وما يتعلق بها دولياً، عُرضةً لأشد التغيرات والتقلبات. ولعل ذلك ما اسهم في عملية تأخير عقد المؤتمرات العامة لكافة التنظيمات منذ ما قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ حتى الآن. فمعطيات ومتغيرات الغزو الاسرائيلي وخروج قيادات، واطارات، وقواعد م.ت.ف. من لبنان لا تزال تتفاعل منذ وقوعها حتى اللحظة، وبشكل متراكم، دون التوصل الى حلول واضحة، أو إجابات حاسمة فيما يتعلق بالوضعين الداخلي والخارجي لـ م.ت.ف. بل على النقيض، فقد اسهم هذا الوضع غير الواضح، من تمكين بعض الانظمة العربية من التدخل بصورة سافرة في الاوضاع الداخلية الفلسطينية، مما ساعد على عملية الشرخ الداخلي وتعميقه. وكذلك، لقد شاب التحرك السياسي الفلسطيني بشقيه، الشرعي وما سمي بجبهة الانقاذ، الكثير من المناقشات والتساؤلات. لذا فان انعقاد مؤتمر عام ولاي فصيل كان من شأنه ان يحمل في طياته المخاطر التنظيمية والسياسية، نظراً للكّم الهائل من المشكلات التي خلفها الغزو الاسرائيلي للبنان، وما تلاه من تحركات سياسية لم يُحسم النقاش حولها. هذا في وقت يتطلب فيه عقد مؤتمر عام تحديد الاجوبة الحاسمة والواضحة حول كافة المسائل